مشكلات العمل السياسي في التاريخ السوري المعاصر

درجت الكتابات السياسية المعاصرة على تحميل نظام البعث مسؤولية تعطل الحياة السياسية في سوريا، وتدهور النشاط الحزبي، وغياب منظمات المجتمع المدني.

لكن تطورات الثورة السورية قد ألقت الضوء على مجموعة من الظواهر السلبية الأكثر تجذراً في الممارسة السياسية وفي بنية الكيان الجمهوري الذي ارتبط منذ ظهوره بمعادلة إقليمية يصعب الفكاك منها.

وتجمع الدراسات المعاصرة على أن الأمراض البنيوية قد تمكنت من جسد النظام السوري وآذنت بانهياره؛ إلا أن فشل المعارضة في توفير بديل سياسي ناضج يدرأ عن دول الجوار مخاطر الانفلات الأمني قد أخر ذلك السقوط.

مرت الجمهورية السورية بثلاث حقب رئيسة منذ تأسيسها:

1- حقبة الانتداب (1920-1946) 26 سنة
2- الحقبة الديمقراطية (1946-1963) 17 سنة
3- حكم البعث (1963-2012) 49 سنة

والحقيقة هي أن المشاكل التي يعاني منها العمل السياسي في سوريا تعود لمرحلة سابقة لحكم آل الأسد، ويمكن تلخصيها فيما يلي:

1- إشكاليات الجغرافيا وتأزم العلاقة مع المحيط الإقليمي

<u>سوريا كيان متوتر من حيث البنية الحدودية تماماً مثل العراق.</u>

كانت فترة الانتداب الفرنسي حاسمة في تاريخ سورية الحديث، ففي هذه الفترة وضعت أسس نظامها الجمهوري الوليد، ورسمت حدوده، ونشأت مؤسسات الحكم، وتم انتخاب أول رئيس للجمهورية سنة 1932، وأقر فيها أول دستور للبلاد.

1- مشكلة المنافذ المائية: وفي هذه الأثناء سعت سلطة الانتداب الفرنسية إلى ترسيخ هيمنة الأقليات، فأنشأت مجموعة من الدويلات الطائفية، وقسمت الحدود فيما بينها لتعطي الكانتونات الطائفية الصغيرة القدر الأكبر من موارد الحياة، ونتيجة للمظالم التي استحدثتها فرنسا في خارطة الكيان السوري؛ لم يبق للجمهورية الحديثة من ساحل الشام الممتد أكثر من 800 كم بين كلكيلية وسيناء سوى 183 كم، أما الباقي

فقد توزعته كل من: فلسطين على طول 240 كم، ولبنان على طول 200 كم، ولواء الاسكندرونة الذي يمتد ساحله لمسافة تزيد عن 200 كم، وبذلك فقد حيل بين مناطق سورية الداخلية والمنافذ البحرية لها.

2- قضية لواء الإسكندرون مع الأتراك

3- قضية الجولان مع اليهود.

4- العلاقات المتوترة مع لبنان

5- العلاقات المتأزمة مع العراق وتركيا والأردن حول المياه.

6- إرث حكم آل أسد حيث ورثت سوريا في عهد حافظ وبشار علاقات متأزمة مع جميع دول الجوار، وتعامل نظام آل أسد بعدوانية ملفتة مع النظامين العراقي والتركي، وسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للأردن، وزج بقواته في لبنان، كما حاول احتكار القضية الفلسطينية في سياسة ادعاء المقاومة.

ومن الملفت للانتباه أن تكون مشاكل تأثير السياسيات الخارجية على الشأن الداخلي هي أول بوادر الخلاف بين قوى المعارضة السورية في مرحلة الثورة الثانية (2011-2012)، حيث برزت إشكاليات تحديد الموقف من التدخل العسكري، وطلب الحماية الدولية، والتدخلات الإيرانية والروسية، كمسببات رئيسة للخلاف بين الأطراف المعارضة.

2- البنية الديمغرافية والتوزيع السكاني

مشكلة الطوائف وأثرها على توتر العلاقات المجتمعية لم تبدأ في عهد حافظ أسد بل هي ملازمة لبنية الكيان الجمهوري.

بنت القوى الاستعمارية مشروع التقسيم الديني والطائفي في بلاد الشام فنشأت دولة لبنان كدولة للموانة مع طوائف أخرى وتأسس نظام الترويكا، وسلمت فلسطين لليهود، ونشأت دول الدروز في جبل العرب، ودول العلويين في جبال الأنصارية واستمرت الأخيرتان مدة تزيد عن 20 سنة.

وبالإضافة إلى ما أظهرته الأقليات الدينية والطائفية من رغبة في تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال عن أي سلطة مركزية في دمشق فإن الأقليات العرقية من الشركس والأكراد والأرمن كانوا يظهرون قدراً مماثلاً من الضغينة للأغلبية ويطالبون بالانفصال.

المشلكة ليست فقط طائفية بل جغرافية سياسية: فقد أدى تفوق عنصر الأقليات في المؤسسة العسكرية إلى هيمنة هذه الفئات على الحكم المدني في فترة الانقلابات العسكرية، مما أدى إلى ظهور العنصر العسكري-الطائفي في إدارة البلاد في مراحل قبل حكم البعث.

وفي مقابل تدهور الحياة السياسية وفشل الأحزاب المدنية؛ مثلت "الطائفة" لهذه الأقليات المحضن الآمن أمام التقلبات السياسية، إذ كان الانتماء إلى الأقليات الطائفية لا يقتصر على الانتماء الاعتقادي فحسب، بل كان يمثل انتماء إقليمياً وعشائرياً لأبناء الطوائف في آن واحد؛ إذ كانت الغالبية العظمى من عشائر العلويين تقيم في جبال الأنصارية مع وجود أقل في ريف حماة وحلب، ولاحظ نيقولاوس فان دام بأن نسبة 62.1 بالمائة من العلويين كانوا يعيشون في محافظة اللاذقية، بينما كانت تتركز الغالبية العظمى من الدروز في جبل العرب بنسبة 87.7 بالمائة. ويقيم الإسماعيليون في منطقتي مصياف والسلمية، إضافة إلى التواجد الكردي الكبير في الحسكة والقامشلي.

وقد مثلت الطوائف بالنسبة لهم انتماء اعتقادياً-عشائرياً-إقليمياً في آن واحد، وهو الأمر الذي لم يكن متاحاً للسنة، فالمشكلة ليست في كثرة العدد بل في التحشيد والتنظيم ووجود من يتعاطف مع هذه المطالب في الخارج.

3- ضعف الأحزاب السياسية والحكم المدني

انعدام التوازن لدى الأحزاب السياسية وغياب المرجعية في الحكم وهيمنة العسكر

في غضون 23 سنة ما بين الاستقلال وانقلاب حافظ أسد (1946-1970) قامت نحو 43 حكومة أي بمعدل حكومتين في كل سنة.

وتعود المشكلة إلى هشاشة بنية الأحزاب المدنية في مقابل الدعم الذي حظيت به المؤسسة العسكرية في فترة الانتداب؛ وقد انعكست حالة الفوضى السياسية بصورة مروعة في انتخابات سنة 1947 حيث تنافس 1800 مرشح على 140 مقعداً.

وفي انتخابات 1954؛ تنافس 900 مرشح على 142 مقعداً، وأسفرت عن عجز أي كتلة في تحقيق أغلبية تمكنها من تشكيل الحكم.

وكانت الظاهرة الأبرز في فترة ما بعد الاستقلال هي كثرة الانقلابات العسكرية، حيث شهدت سوريا خلال 21 سنة بين عامي 1949 و1970، 21 انقلاباً ومحاولة انقلابية وحركة تمرد أو عصيان قام بها بعض ضباط الجيش السوري.

وأصبحت المناصب المدنية ألعوبة بيد الجيش؛ فقد كانت المناصب التي تولاها أمين الحافظ مثار سخرية الشارع السوري، حيث أسندت إليه أكثر من عشرة مناصب في آن واحد منها تعيينه: رئيس مجلس قيادة الثورة، وقائد الجيش، ورئيس الجمهورية، ونائب رئيس الوزراء،

ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ونائب الحاكم العسكري، كما أصبح في 12 نوفمبر 1963 رئيساً للوزراء مع احتفاظه بمناصبه السابقة، إضافة إلى عضويته في كل من القيادة القومية، والقيادة القطرية لحزب البعث!

والحقيقة هي أن المشكلات التي عانت منها الأحزاب السياسية السورية في الفترة المعاصرة لا تخرج عن إطار المشكلات التي اعترضت العمل السياسي في الفترة السابقة لحزب البعث، وتتمثل في:

1- غياب الفكر السياسي الناضج،
2- ونزوع المؤسسة العسكرية إلى الاستئثار بالسلطة،
3- ومنح الامتيازات للأقليات الطائفية في مواجهة الأغلبية السنية من أبناء المجتمع،
4- ظاهرة الانشقاقات داخل الأحزاب، انشقاقات الشيوعيين والاشتراكيين والبعث والإخوان.

وما قام به حكم البعث أنه رسخ السياسة الطائفية، وهيمنة العسكر وأجهزة الأمن، وعطل الحياة السياسية،

ولذلك فإن هذه الأحزاب اليوم قد فشلت في التوصل إلى موقف موحد تجاه القضايا الرئيسة، ولم تفلح جهودها في اعتراف المجتمع الدولي بقدرتها على توفير البديل السياسي والأمني، ومنع الانفلات الأمني والصراع الإثني والطائفي الذي سيؤثر سلباً على دول الجوار.

وتكمن المشكلة في أن ضعف أداء الأحزاب السياسية، وعجزها عن مواكبة الحراك الثوري، لا يقتصر على إبطاء مسيرة الثورة وعرقلة حركة التغيير فحسب؛ بل سيمتد تأثيره السلبي إلى مرحلة ما بعد انهيار النظام، خاصة وأن التناقضات التي سبقت قيام البعث قد بدأت تستيقظ من سباتها العميق، وتشكل في مجملها تحديات لا تملك الجمهورية السورية بدائل سياسية مدنية ناضجة في مواجهتها.

ولا بد من التأكيد على أن المشاكل الكامنة في البنية السياسية للقطر السوري لا تقتصر على أخطاء فترة حكم الحزب الواحد، بل تعود جذورها إلى مرحلة نشوء الكيان الجمهوري، ولا بد من التعامل مع هذه الإشكاليات بصراحة وواقعية لا تشوبها المناورات السياسية أو المجاملات، مما يفرض على القوى الفاعلة أن تبادر إلى وضع أسس جديدة للعمل السياسي تضع في الاعتبار:

1- التعقيدات الإقليمية،

2- والتحولات الفكرية،

3- والتطور السكاني،

إذ إنه لم يعد من الممكن التغطية على فشل الأحزاب السياسية بتشكيل ائتلافات مصلحية، وإطلاق شعارات رنانة، وإصدار بيانات تخطب ود القوى الخارجية بدلاً من مخاطبة الفئة الشبابية الجديدة التي أوقدت جذوة الثورة واصطلت بنيرانها في سبيل تحقيق الحرية والكرامة.

ثانياً: ضرورة وضع البنية التحتية للعمل السياسي الإسلامي

1- الأوضاع الداخلية في سوريا تشبه الوضع في العراق عام 2003، عندما سقط نظام صدام حسين، وجاء عدد كبير من المهجرين العراقيين مندفعين للعمل السياسي في بلادهم فاصطدموا برفض أهل الداخل للقادمين من الخارج، واكتشف القادمون بعدهم عن واقع البلاد وظروفها السياسية إثر عقود من الإقامة في المنفى.

2- عدم وجود قاعدة سياسية للإسلاميين في سوريا، بسبب الظروف القهرية التي فُرضت على البلاد مدة أربعة عقود، وما عانى منه العمل الإسلامي بصفة خاصة نظير تشديد النظام على جميع التيارات الإسلامية دون تمييز (بخلاف مصر التي كان فيها عمل ورموز وتنظيم وتواجد إلى حد ما)

3- عدم توفر "البنية التحتية" للعمل السياسي لدى الإسلاميين في سوريا، ويقصد بذلك: سابق الخبرة في العمل السياسي الحزبي المنضبط والمنظم، وندرة الرموز السياسية التي يمكن أن يتقبلها الداخل السوري ويمنحها صوته في أي ممارسة انتخابية أو برلمانية مستقبلية، وقلة الكوادر الشبابية الواعية التي تمتلك الخبرة في العمل السياسي والاستعداد لخوض متاهاته الوعرة، بالإضافة إلى التعقيدات الكامنة في المشهد الإقليمي.

ضرورة التمييز بين "الحزب السياسي" و"العمل السياسي"

لا بد من التأكيد على أن مجالات العمل السياسي الإسلامي واسعة، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ضرورة التمييز بين مفهوم: "العمل السياسي"، ومصطلح: "الحزب السياسي".

فالحزب هو تنظيم متخصص في مجال السياسة التي يتعامل معها من خلال أدوات تنص عليها القوانين والدساتير المحلية.

أما العمل السياسي فهو أكبر من ذلك، ويتعدى تلك القيود والحدود، إذ إنه يشمل عملية التأصيل والبناء الفكري، ويمكن المشاركة من خلاله ميدانياً عبر تشكيل قوائم انتخابية من المستقلين، ووجهاء العشائر، وزعماء الأحياء، والتكنوقراط، وغيرهم من الشخصيات التي لا ترغب في الانضواء تحت أي حزب سياسي يفقدها قاعدتها الانتخابية في مناطقهم.

بل إن الكثير من الأحزاب السياسية تلجأ إلى دعم مستقلين، لمعرفتها بأن واجهتها الحزبية لا توفر لها القبول لدى قطاعات من الشعب.

جدير بالذكر أن بعض الجماعات الكبيرة في الغرب لا تشكل أحزاباً سياسية، ولا تترشح لانتخابات المجالس البرلمانية، بل تسعى إلى تسويق أفكارها في مجال النفع العام، وبعضها يعتبر نفسه أكبر من الأحزاب السياسية وأكثر نفوذاً منها.

وقد أصبحت: "جماعات الضغط"، واللوبيات، والشركات الكبرى، والإمبراطوريات الإعلامية، وغيرها من المفاصل المتنفذة لدى النخبة تمثل الثقل الفعلي في العملية السياسية، وتمتلك أدوات للتأثير أكبر مما هو متاح للأحزاب السياسية التي تضطر في غالب الأحيان لكسب ود هذه الجهات حتى تحقق نجاحاً في حملاتها الانتخابية.

الفرق بين "الحزب" و"التيار"، والحاجة إلى وجود تيار إسلامي بالتزامن مع تأسيس الأحزاب السياسية

الحاجة إلى مرجعية دينية، وتأصيل سياسي فكري، وقاعدة شعبية، وهذا يوفر التيار وليس الحزب

قام العمل الإسلامي في مطلع القرن الماضي ببلاد الشام على أساس أنه تيار يحظى بالقبول لأنه الأقرب إلى عواطف الشعب وانتماءاته، ولم يتلوث بإشكاليات السياسية ومناوراتها، وتمتد جذوره مئات السنين، حيث مارس العلماء أدواراً مهمة في محاربة الاستعمار، وتوجيه الشعب، وتشكيل الجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية عبر جمعياتهم، ومؤسساتهم، ومراكز دعوتهم في المساجد والمعاهد.

ويتعين تنمية هذا المفهوم من جديد باعتباره الوسيلة الأنجع لممارسة العمل السياسي، بعيداً عن أي انتماء حزبي.

ولا يعني ذلك ترك الانتماء إلى الأحزاب السياسية والعمل فيها، بل هو أمر مشروع ومطلوب ومهم، ولكن يتعين قبل ذلك تشييد مؤسسات سياسية تضمن أن تكون الحركة الإسلامية تياراً قبل أن تكون حزباً، وأن يشكل التيار مرجعية دينية للعمل السياسي قبل أن يدخل في أتون المنافسة مع التيارات العلمانية.

إن المبادرة إلى تشكيل أحزاب سياسية لا تمتلك قاعدة لممارسة العمل السياسي، تجعل المشروع الإسلامي في البرلمان مجرد حزب يمكن أن ينجح أو يسقط وفق قدرة القائمين على تسويقه أو رغبة الشعوب في تبنيه.

فالتيار السياسي يمثل البنية التحتية للأحزاب التي تحتاج إلى مؤسسات تقدم لها المرجعية الدينية والتأصيل العلمي والنشاط الدعوي والبناء التربوي التعليمي، ولا ضرر من قيام عدة

أحزاب تتبع لتيار واحد، ويمكن أن يعتمد البعض منها على شعبيته في مدينة أو إقليم، ويعتمد الآخر على نفوذه في مجموعة إثنية أو عشائرية، مما يضمن فرص تحالفات أكبر، ومجالات أوسع للعمل في كيان مضطرب نال حريته بعد خمسة عقود من الظلم والكبت.

أهمية التأسيس لمفهوم المجتمع المدني من منظور دعوي شامل

يكثر الحديث في الغرب عن انحسار الممارسة الديمقراطية وضعف وسائل التمثيل، وذلك لأن الأحزاب السياسية باتت عاجزة عن تمثيل ناخبيها من خلال الأدوات الديمقراطية التقليدية، أما مؤسسات المجتمع المدني فتمتد لتشمل جميع مناحي الحياة، وهي أقرب إلى المواطن العادي، وأحفظ لمصالحه من الحزب السياسي.

جمعيات: صحافة وإعلام، تربية، تعليم، صحة، خيرية، عمالية، نقابية، أدبية، أكاديمية علمية، حقوقية، تجارية اقتصادية، مرأة، اجتماعية، دينية: مساجد ومعاهد ومراكز دينية.

وليست هذه الطريقة بدعة في التاريخ الإسلامي، فقد كان للعلماء في فترات الكبت السياسي عبر التاريخ الهيمنة على مؤسسات الوقف، والقضاء، والإمامة، والخطابة، والتعليم. أما في التاريخ الحديث فقد كان لجمعيات العلماء في العديد من الدول الإسلامية دور اجتماعي، وسياسي، واقتصادي، وجهادي، وثقافي، وبرز علماء مسلمون كرموز سياسية في تلك الدول، والأمثلة كثيرة لا يتسع المجال لحصرها.

ضرورة وضع إستراتيجية لعمل سياسي شامل قبل المسارعة في نشاط حزبي غير مؤصل

لا يقصد مما سبق رفض فكرة الحزب السياسي الإسلامي، بل هو أمر مطلوب وأساسي ومهم، ولا بد من العمل

على إعادة الكيان السوري إلى سابق مجده ومكانته الرائدة في العالم الإسلامي.

والشعب السوري الذي عانى من القتل، والتعذيب، والاعتقال، والتهجير، والحصار، والجوع، والخوف، لنيل حريته؛ لم يقدم تلك التضحيات الكبيرة لنبادره بمغامرات غير واعية ولا مؤصلة، بل يجب أن نبذل غاية جهدنا لتقديم دراسات تسعى إلى فهم الواقع من خلال استيعاب الدروس الماضية، وإدراك أخطاء العمل الإسلامي، واستشراف المستقبل بعلم وبصيرة.

ولتحقيق ذلك فإنه يتعين إجراء دراسات جادة وعقد جلسات عصف ذهني لوضع إستراتيجية شاملة للعمل السياسي، تساعد على امتلاك الأدوات العملية، ووضع الأسس الشرعية، واستعراض الفرص المتاحة.

المؤثرات الإقليمية للأزمة السورية ومخاطر الاصطفاف الطائفي في المنطقة العربية[2]

مقدمة

ألقت أحداث الأزمة السورية الضوء على مجموعة من المشاكل الاجتماعية الكامنة في العديد من دول المنطقة.

وتحاول هذه الورقة مناقشة تأثير الأزمة السورية على أمن الخليج العربي من خلال محورين رئيسين:

1- **الارتباط الوثيق بين الأمن الداخلي لدول الشرق الأوسط ومنظومات الأمن الإقليمي والدولي**
2- **تأثير القوى الاجتماعية العابرة للحدود على النظم السياسية في العالم العربي**

فقد أدى غياب الدراسات الجادة في القضايا السياسية من منظورها الاجتماعي إلى ظهور العديد من المشكلات، ومن أبرزها:

1- توتر العلاقة بين الدولة والمجتمع،
2- وغياب آليات التعامل السليم بين المجموعات السكانية داخل إطار المجتمع،
3- إضافة إلى اختلال التوازن في طبيعة الدور السياسي للجماعات الإثنية والمذهبية وتأثيراتها على منظومات الأمن الإقليمي والدولي.

في هذه الكلمة الموجزة أحاول إلقاء النظر على المؤثرات الإقليمية للأزمة السورية من خلال استعراض علاقة النظام السوري بالجماعات المذهبية العابرة للحدود، وانعكاس ذلك على الأمن الإقليمي منذ اندلاع الثورة السورية في شهر مارس من العام الماضي.

أولاً: دور النظام السوري في دعم الشبكات المذهبية العابرة للحدود

بدأ الرئيس السوري السابق عهده باتخاذ عدة إجراءات للاستفادة من العنصر الطائفي في سياسته الخارجية، حيث عمد إلى توظيف العوامل المذهبية والإثنية في تعامله مع دول الجوار، ويمكن استعراض ذلك من خلال مثالين رئيسين:

1- دعم "حزب الله" اللبناني وشبكاته في الخليج العربي: حيث تعاون النظام السوري مع الاستخبارات الإيرانية في تأسيس كيانات سياسية وميليشيات مسلحة على أسس طائفية في

[2] ورقة ألقيت في مؤتمر أمن الخليج: "الحقائق الإقليمية والاهتمامات الدولية عبر الأقاليم"، الذي عقده مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة في البحرين، بتاريخ 13 يونيو 2012.

لبنان، وقامت علاقة وطيدة بين نظامي دمشق وطهران، خاصة في تنسيق عمليات إمداد "حزب الله" بترسانة أسلحة متطورة في جنوب لبنان.
وقد استفادت طهران من علاقة التعاون مع دمشق فسارعت إلى تأسيس وجود مرجعي لها في السيدة زينب بدمشق، إلى جانب إقامة عدة مكاتب لتمثيل زعامات طائفية في العراق ولبنان، وأخذت هذه المكاتب تشرف على نشاط إقليمي واسع النطاق.

وتحدثت العديد من المصادر عن اتخاذ فروع "حزب الله" الخليجية من دمشق قاعدة لممارسة نشاطها العابر للحدود، وعلى رأسها تنظيم "حزب الله الحجاز" الذي أسسه أحمد المغسل بعد لقاء بينه وبين أحد المسؤولين العسكريين الإيرانيين في دمشق.

2- الحركة الشيرازية: وفروعها في الخليج العربي

ففي أعقاب الثورة الإيرانية اندمج الشيرازيون في برامج "تصدير الثورة"، وانتقل كادرهم التنظيمي إلى طهران حيث سخروا طاقتهم في دعم الثورة الإيرانية لقناعتهم بعالميتها، إلا أن وقوع الخلاف بين نظام "ولاية الفقيه" وتيار "ولاية الفقهاء" الشيرازي، اضطر أغلب كوادر الحركة الشيرازية إلى الخروج من إيران والالتجاء إلى سوريا.
وفي دمشق تمتعت تنظيمات الحركة الشيرازية الخليجية بدعم سياسي من قبل النظام السوري، واتجه عدد من المعارضين من شيعة الخليج العربي إلى سوريا للإقامة فيها، وكانوا مزيجاً من: الكويتيين، والبحرينيين، والإحسائيين، ومن شيعة المدينة المنورة، وانتمى أغلبهم إلى حركة "الطلائع الرساليين" وفروعها: "منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية"، و"منظمة العمل الإسلامي"، و"جبهة تحرير البحرين" التي انتقل عدد من كوادرها إلى دمشق، منهم: جعفر العلوي، وعلى المحفوظ، وعبد الهادي الخواجة الذي أقام في دمشق خلال الفترة: 1983-1989، وأسس بها "لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين".
ولا بد من التنبيه إلى أن السياسة الخارجية للرئيس السابق لم تكن تقتصر على توظيف النزعة الطائفية فحسب؛ بل كان يستخدم كذلك **التناقضات الإثنية كما هو الحال في دعم حزب العمال الكردستاني** للضغط على تركيا، مما أدى إلى توتر العلاقة بين دمشق وأنقرة.

مشكلة اختلال التوازنات بعد حافظ أسد:

وعلى الرغم من هذه السياسة المثيرة للجدل إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن حافظ أسد كان بارعاً في المحافظة على التوازنات الإقليمية واستخدام أوراق التصعيد والتهدئة طول فترة حكمه التي امتدت نحو ثلاثة عقود.

لكن هذه التوازنات سرعان ما انهارت بعد تولي بشار الحكم عام 2001؛ حيث لم يكن الولد بمستوى والده في المحافظة على تلك التوازنات، فسرعان ما فقد السيطرة على الملف اللبناني بعد انسحاب القوات السورية من لبنان، كما فقد زمام المبادرة في القضية الفلسطينية؛ ومثلت سياسة الانخراط ضمن المنظومة الإيرانية دعماً لنزعات طهران العدائية التي ضاقت دول مجلس التعاون بها ذرعاً، خاصة وأن خلايا "حزب الله" المدعومة من قبل سوريا قد استهدفت هذه الدول في أمنها واستقرارها.

ثانياً: تأثير أحداث الثورة السورية على دول الجوار

من خلال رصد مؤثرات الأزمة السورية الراهنة على منطقة الخليج العربي؛ يمكن استعراض ثلاثة مؤشرات مهمة لوجود ذلك التأثير:

1-الاصطفاف الطائفي الإقليمي

فقد حظيت حركات العنف الخليجية المعارضة بدعم النظام السوري، الذي وفر الملاذ الآمن والتسهيلات وحرية الحركة لقادة هذه المنظمات وكوادرها.

وعندما اندلعت الثورة السورية في شهر مارس من العام الماضي، بدأ كبار المسؤولين السوريين يهددون باستخدام ورقة المعارضة الشيعية ضد حكومات دول مجلس التعاون، وأخذ الإعلام الرسمي السوري يهدد بتأزيم الأوضاع الإقليمية، وكان لوزير الخارجية وليد المعلم السبق في التلويح بتفجير الأوضاع في المنطقة، كما هدد مفتي البلاد بإشعال الأزمات في مختلف الدول التي تدعم المعارضة السورية.

وكان لوقوف إيران إلى جانب النظام السوري ضد المطالب الشعبية أثر في انحسار شعبية مفهوم "المقاومة"، وخاصة في لبنان حيث أصبح "حزب الله" في موقف محرج.

وأدت المواقف السياسية لكل من إيران و"حزب الله"، وكذلك حكومة المالكي العراقية في دعم النظام السوري إلى بروز ظاهرة الاصطفاف الطائفي:

فقد وقفت الدول المنعتقة من الحكم الشمولي في تونس وليبيا ومصر واليمن إلى جانب الشعب السوري في ثورته، في مقابل الحركات والتنظيمات المرتبطة بإيران والتي انحازت إلى جانب النظام السوري وتبنت نظرية المؤامرة.

ويمكن استعراض مجموعة من الدراسات التي ظهرت في الآونة الأخير حول خطورة ذلك الاصطفاف وتأثيره على التوازنات الإقليمية، وعلى أمن دول مجلس التعاون بصفة خاصة.

2- دور الأزمة السورية في إذكاء التوتر المجتمعي في بعض دول المنطقة:

حيث وقفت بعض المجموعات السكانية والجماعات السياسية في الخليج العربي إلى جانب النظام السوري، في حين انحازت مجموعات أخرى ضد النظام وقامت بأنشطة سياسية وفعاليات خيرية لدعم المعارضة.

والحقيقة هي أن حالة التوتر المجتمعي نتيجة لاختلاف المواقف الشعبية من أحداثٍ سياسيةٍ خارجية، لم تأتِ على خلفية الأزمة السورية فحسب؛ بل يمكن رصد حالات سابقة من التوتر المجتمعي في الخليج العربي على خلفية الموقف من مشكلة الحوثيين في اليمن، وفي غيرها من حالات التصعيد السياسي الذي تقوم به إيران بين الفينة والأخرى.

وللإمعان في الاستفادة من حالة التوتر المجتمعي تلك؛ دأب الإعلام السوري على تأجيج تلك الخلافات ومحاولة توظيفها:

فعلى إثر مقابلة تلفزيونية أجراها الرئيس السوري في شهر فبراير الماضي، وكرر فيها تهديدات سابقة بإمكانية تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة؛ سربت وسائل الإعلام تفاصيل اجتماع له مع كبار مسؤوليه الأمنيين، وقيل إنه أوعز إليهم بالتحرك لافتعال أزمات في مناطق مختلفة من الدول العربية المناوءة له، وما لبثت أن خرجت مظاهرات في بعض قرى البحرين تهتف لبشار.

وظهر في موقع رسمي لجهة معارضة في البحرين خطاب موجه للسفير الأمريكي يدعوه لحضور إحدى الفعاليات، وعقد الخطاب مقارنة بحضور السفير الأمريكي في دمشق روبرت فورد لمظاهرات في سوريا على الرغم من وصفها بعدم السلمية والنزوع إلى العنف، وهاجمت الرسالة المعارضين السوريين لحكم بشار، وتحدثت عن: "عدم وجود عدد كبير من المتظاهرين (في حماة) وغياب السلمية في تحركات المعارضة"!!

3- تصاعد احتمالات حروب الوكالة (Proxy wars):

تناولت العديد من الدراسات في الأشهر الأربعة الماضية بعض ملامح تأثير الاصطفاف الطائفي على أمن منطقة الخليج العربي، ورجحت بعض هذه الدراسات إمكانية تصاعد وتيرة "حروب الوكالة" في المنطقة على خلفية الأزمة السورية:

- فقد توقعت دراسة بريطانية في شهر أكتوبر الماضي، أن تؤدي حالة الاصطفاف الطائفي إلى زيادة التوتر الإقليمي في الشرق الأوسط، خاصة مع تضاؤل فرص التفاوض السلمي حول

برنامج إيران النووي، وسعي الولايات المتحدة وحلفائها إلى زيادة العقوبات الاقتصادية على نظام طهران الذي سيبادر إلى التصعيد من طرفه.

- وفي الفترة ذاتها ربطت الكاتبة الصحفية "كارن لي" "Karen Leigh"، بين تدهور الأوضاع الأمنية في سوريا، ومسار الأزمة السياسية في البحرين والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وأشارت الكاتبة إلى قلق عدد من المحللين الغربيين من احتمال نقل حالة التنافس الديبلوماسي "البارد" إلى مرحلةٍ جديدةٍ من التصعيد الأمني الذي قد يتضمن التخطيط لعمليات تفجير تهدد أمن دول الخليج العربي، وتوقعت الكاتبة أن تشهد البحرين بداية انتقال التوتر من مرحلة المظاهرات الشعبية وإثارة الشغب إلى تطوير تقنيات التفجير عن بعد.

- ويمكن تتبع العديد من الدراسات التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية عقب الإعلان عن إحباط محاولة اغتيال السفير السعودي بواشنطن في شهر أكتوبر الماضي، حيث تحدثت إحداها عن احتمال اندلاع حرب بالوكالة بين القوى الفاعلة في الدول التي تشهد توترات سياسية على خلفية الأزمة في سوريا، واحتمال لجوء طهران إلى ردود أفعال عنيفة في المنطقة،

وعلى إثر ذلك ظهر تقرير أمني أمريكي في شهر مايو الماضي يتحدث عن وجود أدلة تؤكد تورط إيران و"حزب الله" في التخطيط لاغتيال دبلوماسيين في 7 دول، ومن بين أهدافهم مسؤولين سعوديين.

أثر الجماعات العابرة للحدود على منظومات الأمن الإقليمي:

تعيدنا تلك التقارير إلى مقدمة هذه الدراسة، والمتعلقة بأثر الجماعات العابرة للحدود على منظومات الأمن الإقليمي،

وتكمن الإشكالية في أن الثقافة العربية قد نزعت في العقود الماضية إلى التغاضي عن هذه القوى الفاعلة في صياغة الخطاب السياسي والاجتماعي، وآثرت التجاهل بدل الترشيد، والإنكار بدل الاعتراف بوجود مكونات لا بد من التعامل معها بسياسة مغايرة للمفاهيم القومية ونزعات الحكم المركزي.

وكانت النتيجة هي أن وقوع الاختلال الأمني في سوريا قد انعكس على جميع الدول المجاورة نظراً لأن ظروف التأسيس وملامح تكون البنية المجتمعية تتشابه في هذه الدول إلى حد كبير.

ثالثاً: توصيات

بناء على ماسبق فإنه من المهم أن تبادر دول المنطقة إلى الاعتراف بدور العناصر الفاعلة خارج إطار الدول، وأن تضع آليات جديدة للتعامل معها وفق إستراتيجية أمنية إقليمية شاملة، ومن ذلك:

1- ضرورة الاعتراف بجميع مكونات المجتمع، والتعامل معها على أسس راسخة من العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة.

2- مراجعة خارطة القوى الاجتماعية الفاعلة في العالم العربي، والروابط السياسية والاقتصادية التي تؤلف بينها، وإعادة تقييم السياسات الداخلية فيما يتناسب مع متغيرات المرحلة.

3- إقصاء خطاب التشدد ودعم عناصر الاعتدال داخل المجتمع الخليجي باعتبارها حجر الأساس في أي سياسة إصلاحية تسعى إلى ترسيخ مفاهيم المواطنة والعيش المشترك.

4- دعم قطاع البحث العلمي لإجراء دراسات جادة تهدف إلى تقديم أطروحات جديدة للتعامل مع مختلف المجموعات السكانية في الخليج العربي، وتبني مشاريع الحوار المجتمعي بين هذه الفئات.